

المدونة الكبرى

ذلك إذا أوصى إلى غير عدل فالنصراني غير عدل قلت رأيت إن أوصى ذمي إلى مسلم قال قال مالك إن لم يكن في تركته الخمر أو الخنازير أو خاف أن يلزم بالجزية فلا بأس بذلك في الوصيين يبيع أحدهما أو يشتري دون صاحبه قلت رأيت الوصيين هل يجوز لأحدهما أن يبيع ويشترى لليتامى دون صاحبه قال قال مالك في الوصيين أنه لا يجوز لأحدهما أن يزوج دون صاحبه إلا أن يوكله صاحبه قال مالك بن أنس فإن اختلفا نظر في ذلك السلطان وقال البيهقي عندي بمنزلته وقال غيره لأن إلى كل واحد منهما ما إلى صاحبه وكأنتهما في فعلهما فعل واحد في الوصيين يختلفان في مال الميت قلت رأيت إذا اختلف الوصيان في مال الميت عند من يكون قال قال مالك يكون المال عند أحدهما ولا يقسم قلت فإن كانا في العدالة سواء قال لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن ينظر السلطان في ذلك فيدفع المال إلى أحدهما وأكفاهما قلت رأيت الوصيين إذا كان الورثة صغاراً فأخذ أحدهما بعض الصبيان عنده وقسم المال فأخذ كل واحد منهما حظ من عنده من الصبيان أيجوز هذا في قول مالك قال قال مالك لا يقسم المال ولكن يكون عند أحدهما وقد أخبرتك بهذا عن مالك في الوصية إلى العبد قلت رأيت إن أوصى إلى عبد نفسه أو مكاتب نفسه أيجوز ذلك في قول مالك قال نعم قلت فإن كان في الورثة أكابر وأصاغر فقالوا نحن نبيع العبد ونأخذ حقنا قال ينظر إلى قدر حظوظ الكبار من ذلك فإن كان للأصاغر مال يحمل أن يؤخذ لهم العبد فيكون العبد وصياً لهم القائم لهم أخذ العبد لهم وأعطوا الأكابر قدر